الجمهورية اللبنانية

المجلس الدستوري

الكتاب السنوي 2017

المجلد الحادي عشر

www.cc.gov.lb

8

مؤتمر المختبر المتوسطي للحق العام

المحاكم الإدارية والعدالة الدستورية
تجاه تحولات المرفق العام

الخير العام والرابط الاجتماعي المشترك والشرعنة المواطنية للدولة[*]

الدكتور أنطوان مسرّه
عضو المجلس الدستوري

أية مرافق عامة اليوم في المجال المتوسطي تجاه التحوّلات؟ وما العمل في سبيل تنشيط وتفعيل المؤسسات التي تدير المرافق العامة، وكذلك تفعيل الوساطة والمؤسسات القضائية والدستورية الضامنة للحقوق؟

طُرحت الإشكالية خلال المؤتمر الثاني العالمي للمختبر المتوسطي في الحق العام (LMDP) الذي يديره البروفسور Mathieu Touzeil-Divina من جامعة Toulouse. عُقد المؤتمر في أتينا في 19-2017/10/20 في المركز الوطني للإدارة العامة EKDDA وفي مجلس الشورى اليوناني، وبرعاية رئيس جمهورية اليونان الرئيس Prokopios Pavlopoulos.

توفر أكثر من أربعين مداخلة هي ثمرة لجان المختبر وبمشاركة اختصاصيين من اثني عشر بلدًا متوسطيًا (الجزائر، قبرص، مصر، اسبانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، تركيا) رؤية للواقع وبشأن العوائق والممارسات والتحوّلات ومجالات التغيير المستقبلية في ما يتعلق بنظرية المرفق العام وادارته واجتهاداته ولمجالات عمل المختبر المتوسطي للحق العام.

يُستخلص من المداخلات الافتتاحية وورشات العمل والطاولات المستديرة والمناقشات أربعة محاور: لماذا المؤتمر؟ أي تحديد للمرفق العام؟ ما هي الوقائع المتوسطية؟ ما العمل؟

1
لماذا المؤتمر؟

ما يؤكد أهمية المؤتمر رعاية رئيس جمهورية اليونان ومشاركته الشخصية في الجلسة الختامية. عرض رؤية أوسع للقطاع العام حول المصلحة العامة، أو بالأحرى الخير العام bien commun، أي "مصلحة الجميع". جاء في كلمته: "نعيش معضلة عميقة في المرفق العام ومفهوم العام. انها أزمة تعود جذورها الى أزمة الحق العام droit public بالذات حيث يتم تخطي وخرق الصفة الناظمة للقانون خلافًا لمفهوم الشأن العام res publica. كان ذلك من أهداف انشاء الاتحاد

[*] محاضرة ختامية خلال مؤتمر المختبر المتوسطي للحق العام، اتينا، 19-2017/10/20.

الأوروبي. يطلق المؤتمر انذارًا يتخطى اعتبارات القانون الوضعي. يضفي الشأن العام على الدولة صلابتها".

ثم تاليًا التأكيد "ان لا اجدى من الموضوع في سبيل مؤتمر مواطني والتكيّف مع متطلبات جديدة" (*Christophe Chantepy*، سفير فرنسا في اليونان). وسمح الموضوع "باكتشاف العناصر المشتركة التي تجمعنا والتطورات في سياق أهداف المختبر المتوسطي" (Nicolaos Sakellariou، رئيس مجلس الشورى في اليونان) و"مقاربة وبحث الوقائع الاجتماعية والسياسية للمرفق العام ووظيفة الوساطة للحق" (*Ifigenia Kamtsidou*، رئيسة المعهد الوطني للإدارة في اليونان)، و"رسم منهجية وترسيخ الهوية المتوسطية في سياق مؤلفات Fernand Braudel" (*Mathieu Touzeil Divina*)، و"استخلاص التأثيرات والتفاعلات" (*Spiridon Flogatis*، اليونان)، و"تحديد خريطة طريق" (*Christos Kaloudas*، فرنسا). انه تاليًا مسعى ضروري في سبيل "العودة الى الجذور" (*Jean-Paul Costa*، الرئيس السابق للمحكمة الأوروبية لحقوق الانسان ورئيس مؤسسة René Cassin، فرنسا).

2
تحديد المرفق العام ومعضلة الشأن العام

جرى بحث بالعمق حول تحديد المرفق العام وتحديث المفهوم الذي يعاني اليوم "تصادمًا" (*Bernard Stirn*، مجلس الشورى الفرنسي). تعود الجذور الاجتهادية للمرفق العام في فرنسا الى قرار Blanco (T.C. 8/2/1873) حيث اعتبرت الدولة مسؤولة مدنيًا تطبيقًا للمواد 1382 و 1383 و 1384 من القانون المدني بسبب تعرض طفلة لجروح بفعل قافلة مصلحة التبغ.

تم ذكر العديد من الآباء المؤسسين، منهم Léon Duguit، Maurice Hauriou، Gaston Jèze، René Chapus... ولكن بدون التذكير بما كتبه Léon Duguit الذي يقول:

"المرفق العام هو كل إجراء يتوجب تحقيقه وتنظيمه ومراقبته من الحكّام بسبب ضرورته لتحقيق وتنمية الترابط المجتمعي interdépendance sociale وهو عمل لا يمكن، بسبب طبيعته، إنجازه بشمولية الا بتدخل القوة الحاكمة"[1].

"الترابط المجتمعي" هو، في مطلع القرن الواحد والعشرين، لبّ المعضلة. جاء في تعبير احد المشاركين: "نحن حقوقيون ويجب أن نُحدد". لكن الا يحمل التحديد، أي رسم حدود (*de-finis*)، حدودًا في ما يتعلق بالحق الذي يوصف اليوم بأنه بلا حدود، وفي ما يتعلق بالمجال العام الذي يفترض العيش معًا وجعل المجتمع مجتمعًا يجمع؟

بالواقع في الاجتهادات الأكثر وضوحًا وتطورًا "المصلحة العامة مستحيلة التحديد، أولاً لأنها ليست مجموعة المصالح الفردية، وثانيًا لأنها تعلو على هذه المصالح وتتصف بهدفيتها" (*لارا كرم بستاني*، لبنان). لا تختزل المصلحة العامة في عمق معناها في جانب قانوني وضعي حيث ان المفهوم يتضمن أبعادًا اجتماعية وسياسية وفلسفية.

خدمة؟ مصلحة...؟ طبعًا، ولكن المجال العام، ومفهوم العام، والفكر العام، تشكل معضلة في الذهنيات اليوم في سياق الدولة المعاصرة. تكن المعضلة في مفهوم العام "الذي هو في جوهر الحق والحضارة" (*Spiridon Flogaitis*، اليونان). هل يتوجب، ونحن في اليونان، تذكير المشاركين أننا على مقربة من الساحة العامة اليونانية agora وفي مواجهة العام polis ومفهوم المدنية لأرسطو وفكر Sophocle في جدلية Antigone بشأن التمييز بين القانون والحق والعدالة؟

ومن الخطورة الخلط بين الرسمي والعام في سياق العولمة التي تؤدي الى امتداد بلا حدود للشأن العام في ترادف مع بروز الهويات الفردية والجماعية. أبرز أسباب امتداد الشأن العام والتي تنعكس على الحق وعلى المرافق العامة: الانفجار الديموغرافي، والترابط الاقتصادي، وتضخم وسائل التواصل الاجتماعي، والتوسع المدني وتفاقم التباينات الاجتماعية-الاقتصادية. نعيش، الى جانب ذلك، ضعف الدولة لصالح تنظيمات اقتصادية عابرة للحدود وامتداد الفردانية على حساب الصلة الاجتماعية. كان التلامذة في الماضي يصرّفون فعل: أنا أحب، أنت تحب... ويصرفون اليوم

[1]. Léon Duguit, *Traité de droit constitutionnel*, vol. II, Sirey, 1923, p. 55.

تجاه ذويهم: لي الحق، لك الحق...! الطفل طبعًا له حقوق، لكن الحق أساسًا يُنظم علاقة. تعاني اليوم ديمقراطيات مُسماة راسخة استحالة الحكم بسبب انتشار ذهنية تذمر وتشكٍ.

هل نعيش نهاية السياسة، بمعنى أرسطو، من خلال الشعبوية والمماحكة والاستعراض؟ في الثلاثية: حرية، مساواة، أخوة، تبيّن التجربة التاريخية مع الرأسمالية المتوحشة واشتراكية الدولة والشيوعية السوفياتية... ان الحرية والمساواة، حتى في أفضل ظروف تكافؤ الفرص، هما متناقضتان. تعنى الحرية ان البعض هم أكثر حظوظًا بالولادة والوضع العائلي والموقع الجغرافي... وهم أكثر جدًا وطموحًا ومبادرة...، في حين أن آخرين هم أقل قدرة أو جهدًا، يبتغون الجهد وهذا من حقهم. ينتج عن ذلك، حتى في أفضل المعطيات الديمقراطية، عدم مساواة.

العنصر الثالث في الثلاثية: **الأخوة** يصحح التداعيات السلبية للحرية والمساواة. ان مفهوم الحيّز العام bien commun في نظرية توما الاكويني Thomas d'Aquin هي أكثر غنى وتصويبًا وتلبية لتحولات اليوم. كان الرومان، مع مفهوم الشأن العام *res publica*، أكثر تصويبًا من أكاديميين ومُثقفين معاصرين. الشأن العام، هو "شيء" حياتي نعيشه يوميًا في العائلة والمدرسة والحي والشارع والجوار السكني وممارسة أي مهنة. الحاجة الى دمج الشأن العام وامتلاكه وتجذره ذاتيًا. ليس الآخر آخرًا، بل قريبًا، وهو يحمل جزءًا من ذاتي. في وصفه الانسان "بالحيوان الاجتماعي" يدمج ارسطو الانسان في الخير العام.

هل نحن مجتمع يجمع؟ يشكو البعض من "المجتمع السائل" société liquide، و"العصرنة السائلة" "والحب السائل"، أي بدون متانة[2] . كيف يكون المجتمع جامعًا؟ تكمن هنا معضلة العام الذي تهدده أربعة عوامل هي غالبًا تراكمية: 1) استغلال النخبة للسياسات العامة لصالح شبكات زبائنية، 2) امتداد ذهنية فردانية على حساب الصلة الاجتماعية، 3) خضخضة موحشة لصالح كبار المتمولين، 4) تعددية حقوقية أو أنظمة إدارة ذاتية ضامنة للحريات ولكنها تفتقر الى ضوابط حقوقية.

مفهوم العام (وليس الأمن العام الذي تم ذكره عدة مرات) هو الذي "يسهم في ترسيخ الضمير الاجتماعي للدولة. المفهوم غائب في النقاش العام في حين يتوجب البحث لا عن منطق إدارة اعمال، بل منطق المعنى. لم يعد النقاش العام عامل استقطاب وانتماء(*Marietta Karamanli*، فرنسا). لا تُختزل المصلحة العامة، أو بالأحرى الخير العام، بمفهوم المستفيد أو المستهلك في منطق السوق" (*Georgios Dellis*، اليونان).

3
وقائع أوسطية للمرفق العام

عولجت ثلاثة جوانب في وصف وضع المرفق العام في اثني عشر بلدًا متوسطيًا، في ضوء المداخلات والمناقشات: مبادئ المرفق العام، ومجالات التدخل، واشكاليات إدارة المرفق العام.

---

[2]. Zygmunt Bauman, *La vie liquide*, Paris, Le Rouergue / Chambon, 2006.

1. **المبادئ**: ما هو واقع المساواة في ما يتعلق بالمرأة في المهن العسكرية؟ (*Stamatia Xafteri, Maria Gkana, Theodora Papadimitriou*، اليونان). بسب الانحرافات، "تم القضاء على الخدمة العسكرية بسبب المساواة، وفي ما يتعلق بالضريبة ليس مبدأ المساواة مطلقًا والمجلس الدستوري الفرنسي غارق في مراجعات دفع في قضايا ضريبية لأن المساواة هي شعبيًا عنصر استقطاب" (*Bernard Stirn*، فرنسا). الحاجة الى العودة الى كتاب Montesquieu: **روح الشرائع** حيث ينتقد "المساواة القصوى". في المجال العسكري، "تغيرت الحاجات العسكرية وتظهر احتياجات جديدة في سياق خدمة مدنية من الجميع" (*Bernard Stirn*، فرنسا).

في ما يتعلق بمبدأ **الاستمرارية**، بخاصة في حالة الطوارئ، يُلاحظ أنه "تتبع شرعية المبدأ من استمرارية الدولة" (*Yilnaz Didem*، تركيا) "حيث ان الدولة لا تعرف الكسوف" (*Bernard Stirn*، فرنسا).

أما مبدأ **التحوّل** أو التكيّف (*Judith Gifreu Font*، اسبانيا) "فلم يكن أكثر ضرورة في المرفق العام مما هو عليه اليوم وفي كل القطاعات: وسائل الإدارة، وضرورة الحوار، والتفويض، والإصلاح، وممارسة السلطة في تنظيمات مُعقدة" (*Bernard Stirn*، فرنسا).

تم التشديد على مبادئ **الحيادية** في مرفق التعليم (*Ayham Alata*، سوريا وفرنسا)، و**"الفعالية** استجابة لحاجات كمية ونوعية، وكذلك مبدأ **القبول** (*Pierre Delvolvé*، فرنسا). في حالة لبنان، في السنوات 2001-2004، اعدت وزارة الدولة للتنمية الإدارية، بقيادة الوزير فؤاد السعد ودعم الاتحاد الأوروبي، سبع شرعات، ولكن بدون متابعة في ما بعد، حول علاقة المواطن بالإدارة بهدف تنمية "ثقافة وممارسة المرفق العام" (*Giacomo Roma*، إيطاليا، و**رقية مصدق**، المغرب).

2. **مجالات التدخل**: عولجت أربعة مجالات تدخل: الإرث الثقافي (*Eleni Pipelia*، اليونان)، والمياه (*Aemilia Ioannidis*، اليونان وفرنسا؛ *سامي سراج الدين*، مصر؛ وليد ليفون، الجزائر؛ Carlo Iannello، إيطاليا؛ Yannis Eustathopoulos، اليونان)، والطاقة (Greogry Kalfleche، Fabrice Bin، فرنسا)، والرياضة *Mathieu Maisonneuve*، فرنسا ولبنان).

3. **إشكاليات الإدارة**: تُطرح كل إشكاليات الإدارة من خلال حالة الرياضة التي هي أساسًا عمل فريقي ومنافسة تضامنية: "مال وعنف وتخدير... بموازاة نزاعات خارجة عن رقابة الدولة. على ماذا يقتصر أفق مراجعة المتضررين الرياضيين؟" (*Mathieu Maisonneuve*، فرنسا ولبنان). تم معالجة، إجراءات التنظيم والإدارة: concession، régie، تفويض، خصخصة... وحالات الفاعلين (*علاء قطب*، مصر؛ *Vahit Polat*، تركيا؛ *Vassilios Kondylis*، اليونان).

تسمح الخبرة العملية لوزير سابق باستكشاف واقعية الحالات، على نقيض برامج مُتلفزة توهم بوصف الواقع: "وجدت نفسي في مواجهة التخلف والشلل واللاعقلانية ولا توصيف للوظائف، وجهل لحجم الموظفين، وأحد الموظفين الذين أردت التحدث معه قال لي: هذه المرة الأولى في مساري المهني حيث اتحدث الى وزير والوزير لا يحكم الا بواسطة مستشاريه" (Antonis Manitakis، وزير سابق، اليونان).

هل الهدف التنظيم البروقراطي أو الخدمة العامة، في مفهوم الخدمة وليس حصرًا في مفهوم القانون الوضعي؟ من هم المستفيدون؟ أية بلوغية للخدمات العامة؟ الى من تصل فعلاً التقديمات والمساعدات الاجتماعية؟ تسمح مقاربات عملانية بدراسة الخدمة العامة في فاعليتها.

4
ما العمل؟

يُستخلص من المداخلات وأعمال فرق عمل المختبر المتوسطي ومن المناقشات اقتراحات عملية في أربعة مجالات.

1. حماية مكتسبات الدولة الديمقراطية التي تجسّد الشأن العام: هل نُدرك مخاطر ضعف الدولة، في ذهنية سائدة، وبخاصة ضعف دول عظمى ودول صغيرة ضعيفة أو مستضعفة؟ تم التشديد على حقوق الدولة droits régaliens وهي حقوق ملازمة لمفهوم الدولة، وأبرزها اعلان الحرب أو عدم إعلانها (*Pierre Devolvé*، فرنسا). يتم الاستيلاء على حق الدولة باحتكار القوة المنظمة وإعلان أو عدم اعلان الحرب من قبل دول مجاورة في سبيل اشعال نزاعات داخلية مُسماة أهلية وحروب بالوكالة في دول ضعيفة أو مستضعفة.

أما بشأن السياسات العامة، فالحاجة مستقبلاً الى فتح الأعين، بخاصة من خلال مراصد الديمقراطية والحكمية، حول غياب النقاش العام وتحوير شعبوي لهذا النقاش وامتداد الخصخصة تحت ستار قانونية آداتية لصالح قوى ضاغطة وشبكات زبائنية واختصار بلوغية خدمات عامة لصالح هذه الشبكات.

الحاجة الى متابعة التحوّلات الجارية بشأن الدولة في مسار العولمة ومعاودة قراءة مؤلفات Norbert Elias حول أربعة قرون من تاريخ الغرب في سبيل نشوء الدولة في مواجهة اقطاعيات وامارات طاغية[3]. نخلط بسبب رواسب علم نفس تاريخي في مواجهة الدولة من قبل قضاة ومفكرين ومواطنين عاديين وطغيان سلطات قمعية (النازية، الفاشية، الدولة، السوفياتية...) بين الدولة، حسب الآباء المؤسسين، وانحرافاتها السلطوية فنرمي بذلك الطفل مع ماء الحمام.

2. من القانون الوضعي الإداري والدستوري الى البحوث العملانية في الفعالية: المحاكم الإدارية والقضاء الدستوري تعالج حالات خرق حقوق الخدمة العامة. لكن هناك خروقات عديدة ويومية لا تُعرض على المحاكم، او هي مخفية، أو تمارس بأشكال بربرية بقفازات مخملية، وهي أكثر عمومية مما يُسمى قانونًا المصلحة العامة. هل يُمكن تبرير موجب التحفّظ من قبل قضاة وكغرباء عن المجتمع وهم جزء منه، في حين ان "مستقبل المجتمع مرتبط بالعمل العام" (*Bernard Stirn*، فرنسا؛ *Filippo Patroni*، إيطاليا). الحاجة الى الانتقال الى "قاضٍ إداري ناظم وضامن" (*Jean-Paul Costa*، فرنسا) في سبيل "مرفق عام هو ثمرة تطوّر واستمرارية حتمية" (*Bernard Stirn*، فرنسا) وفي مفهوم مركزي للشأن العام agoracentrique.

هل السياسات العامة هي واقعًا عامة؟ الا تخفي محاصصات زبائنية؟ هل تبلغ هذه السياسات المستفيدين؟ تتطلب هذه الأسئلة التحقق من عدم خصخصة الشأن العام وبالتالي "مفهومًا

[3]. Norbert Elias, *La dynamique de l'Occident*, 1939, Calman-Lévy, 1975, 320 p.

ديناميًا للأهداف الاستنتاجية للمرفق العام والتأكد من التقيّد بموجبات الخير العام" (*Antonis Manitakis*، اليونان). بذلك يتم التأكد من أن "المصلحة العامة تتجسّد وتتحقق" (*Marietta Karamanli*، فرنسا) وان المرفق العام "يكتسب قيمته القصوى في أبعد من القانون الإداري الوضعي" (*Stavroula Ktistaki*، اليونان؛ *Joseph Ramon Fluentes-Gaso*، اسبانيا) لأن "مستقبل الصلة الاجتماعية مرتبط بالعمل العام" (*Bernard Stirn*، فرنسا).

ان المبالغة في "تفضيل الإدارة الخاصة" (*Bernardo Giorgio Mattarella*، إيطاليا) والتي تعبر عن مقاومة للدولة (*Pierre Delvolvée*، فرنسا) تتضمن مخاطر مستقبلية قصوى بخاصة ان "مرافق عامة هي بطبيعتها من صلاحية الدولة" (*Stravroula Ktistaki*، اليونان).

أشرس عدو للمصلحة العامة هو القانونية الشكلية التي تخفي انتهاكات للشأن العام. حسب مبدأ فرنسي: يقتضي الخروج عن القانون للدخول في الحق. يُلاحظ واقعًا أن "عقودًا إدارية هي أساسًا مخروقة بالفساد لصالح مُلتزمين من القطاع الخاص وحيث تنتفي أية مراقبة لهذه العقود" (*Marta Franch Saguer*، اسبانيا). الحاجة في هذا السياق الى اعتماد أصول إجرائية وإدارية ودستورية وتفعيل بعض هذه الأصول مع "وسائل مرنة في ضبط النزاعات" (*Aemilia Ioannidis*، اليونان وفرنسا)، واعتماد مراجعات مواطنية واجتماعية أو بواسطة الدفع أمام القضاء الدستوري (*Marietta Karamanli*، فرنسا).

تثير العديد من قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان، والتي لا تثير غالبًا تأييدًا شعبيًا بسبب ذهنيات فردانية، الاعجاب عندما تُشدد، في سبيل الصلة الاجتماعية، على "موجبات المرفق العام" (*Georgios Dellis*، اليونان)، حيث ان مفهوم المرفق العام الذي كان في الماضي حصريًا سوف يمتد ويتسع (*Bernard Stirn*، فرنسا).

3. **لا شأن عام بدون مشاركة مواطنية**: بالقدر ذاته الذي يتوجب فيه التمييز الأساسي الملازم للسياسة بين الخاص والعام، من الضروري العمل على معالجة ذهنية جيل جديد يرث نضالاً في الدفاع عن الديمقراطية بفضل الأجداد والآباء، في حين ان هذا الجيل الجديد في ديمقراطيات مُسماة راسخة يأتي الى الديمقراطية كمستهلك خدمات حقوق انسان في فندق خمسة نجوم. ليس الشأن العام اختصاصًا حصريًا للدولة، وألا تكون الدولة طاغية. الشأن العام مسؤولية الجميع ولصالح الجميع وهو ملكية الجميع ومسؤولية كل فرد في سبيل إجتماع متناغم.

في أروقة المؤتمر حدثتني مشاركة وهي نائبة لمنطقتها في فرنسا ان مكتبًا للبريد اقفل في البلدة فلجأ السكان الى الاضراب. عندئذ حرضتهم على فتح حسابات بريدية في هذا المكتب الذي لم يكن يدخله أحد. عندما أخذ السكان يفتحون حسابات بريدية تم افتتاح المكتب من قبل البلدية (*Marietta Karamanli*، فرنسا). يمكن أيضًا ذكر مقابلة للرئيس Georges Pompidou (1969-1974) بشأن أحداث أمنية في باريس. بعد حوادث أمن أخذ الناس يشتكون من غياب الشرطة. فقال الرئيس بومبيدو: اذ لم ينتشر البوليس في الشوارع يشتكي الناس، واذا انتشر بكثافة يقولون: لماذا هذا الإرهاب. وقال: "النظام العام هو أيضًا داخل كل فرد". وتظهر حالة البوليس المتطوّع في بريطانيا نموذجًا في ممارسة شأن عام مُندمج في حياة الناس اليومية في سياق مواطنية بانية للدولة.

4. الحق في التضامن والأخوة: لا ينفصل المرفق العام عن موجبات التضامن والأخوة. يمكن الاستناد الى العديد من الدراسات النابعة ليس فقط من فلاسفة، ولكن أيضًا من مؤسسات حقوقية عريقة، منها اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية الفرنكوفونية ACCPUF ومن حقوقيين[4]. يبدو هذا الحق حديثًا في حين أنه ينبع من الآباء المؤسسين للسياسة وللنظرية الحقوقية. الى من يُشكك حول هذه المقاربة، فإن التجربة التاريخية المتراكمة تبيّن ان القانون الوضعي بدون ركائز قيمية في العدالة لا ينشئ مجتمعًا. كل تحديات الحق في عالم اليوم وفي اختبار الاتحاد الأوروبي تكمن في التضامن وفي اضطرابات مفهوم العام polis حسب نظرية أرسطو.

***

يعني ذلك ضرورة متابعة الفكر والعمل في ثلاثة أبعاد في المرفق العام: الأبعاد الثقافية والسياسية والحقوقية نحو "رباط مجتمعي" حسب تحديد Léon Duguit.

يعبّر فيكتور هوغو Victor Hugo عن موجبات الأخوة في ما هو أبعد من الحق في آخر رواية له عن الثورة الفرنسية وعنوانها: Quatre-vingt-treize (1874) وهي **ملحمة الثورة** الفرنسية ولوحة تاريخية ضخمة، في الحوار التالي:

> "الجمهورية هي اثنان واثنان يساويان أربعة أي عندما أعطي كل واحد ما يعود اليه.
> ماذا تعني بذلك؟
> اعني التنازل الضخم والمتبادل حول ما يتوجب على كل شخص تجاه الآخر وما يتوجب على الآخرين لكل واحد وهو مجمل الحياة الاجتماعية"

---

[4]. ACCPUF, *La fraternité*, 3e congrès, Ottawa, 2003.
Alain Supiot, *La fraternité* (Enquête sur un principe juridique), Paris, Odile Jacob, 2015.

يعود الفضل الأكبر للمؤتمر في الحث على استعادة التفكير في النظرية الحقوقية. المرفق العام هو أفضل مؤشر حول "أزمة الحق العام"، كما أوضح في الجلسة الختامية رئيس الجمهورية اليوناني Prokopios Pavlopoulos. يعود أصل عبارة جمهورية république الى التعبير الروماني *res publica*، أي الشأن العام، وقد يكون الرومان الأقدمون أكثر معاصرة من العديد من المعاصرين.-